الفهرس

توطئة

مقدمة عامة

سوق التأمين

هيكلة سوق التأمين 19

سوق التأمين : التحليل الجملي

رقم المعاملات 23

التعويضات المدفوعة 27

المدخرات الفنية 29

الأعباء الفنية 31

النتائج الفنية 33

النشاط المالي للقطاع وأهم مؤشرات السلامة المالية 35

سوق التأمين : التحليل القطاعي

التأمين على الحياة وتكوين الأموال 39

تأمين السيارات 41

التأمين من الحريق والأخطار المختلفة 39

التأمين الجماعي على المرض 45

تأمين النقل 47

التأمين الفلاحي 49

تأمين الصادرات والقروض 51

إعادة التأمين 53

نشاط مؤسسات إعادة التأمين غير المقيمة 55

جباية قطاع التأمين

النظام الجبائي لعقود التأمين 60

النظام الجبائي للمدّخرات الفنية 70

صندوق ضمان المؤمن لهم 73

المكتب الموحّد التونسي للسيارات

نظام البطاقة الخضراء 77

نظام البطاقة البرتقالية 81

المجلس الوطني للتأمين 87

متابعة عرائض المؤمن لهم 91

ملاحق

ملحق عدد 1 : الإطار التشريعي والترتيبي لقطاع التأمين
ملحق عدد 2 : العقود المتداولة بسوق التأمين
ملحق عدد 3 : هيكلة سوق التأمين
ملحق عدد 4 : التوزيع الجغرافي للوسطاء في التأمين
ملحق عدد 5 :
- ملحق عدد 5-1 : جدول النتيجة الفنية لأصناف التأمين على غير الحياة
- ملحق عدد 5-2 : جدول النتيجة الفنية لصنف التأمين على الحياة
ملحق عدد 6 :
- ملحق عدد 6-1 : أهم مؤشرات قطاع التأمين حسب المؤسسات
- ملحق عدد 6-2 : أهم مؤشرات مؤسسات التأمين حسب أصناف التأمين
ملحق عدد 7 :
- ملحق عدد 7-1 : تطور رقم المعاملات
- ملحق عدد 7-2 : الأقساط الصادرة حسب مسالك التوزيع وحسب الفروع (النسبة من مجموع الإصدارات)
- ملحق عدد 7-3 : الأقساط الصادرة حسب مسالك التوزيع وحسب الفروع (النسبة من الإصدارات لكل فرع)
ملحق عدد 8 : تطور التعويضات
ملحق عدد 9 : تطور المدخرات الفنية
ملحق عدد 10 : تطور الأعباء الفنية
ملحق عدد 11 : تطور النتائج الفنية حسب أصناف التأمين
ملحق عدد 12 : تطور الأموال الذاتية
ملحق عدد 13 : تطور الأموال الموظفة
ملحق عدد 14 : تغطية المدخرات الفنية
ملحق عدد 15 : أهم مؤشرات التأمين على الحياة وتكوين الأموال
ملحق عدد 16 : أهم مؤشرات تأمين السيارات
ملحق عدد 17 : أهم مؤشرات التأمين من الحريق والأخطار المختلفة
ملحق عدد 18 : أهم مؤشرات التأمين الجماعي على المرض
ملحق عدد 19 : أهم مؤشرات تأمين النقل
ملحق عدد 20 : أهم مؤشرات التأمين ضدّ البرد وهلاك الماشية
ملحق عدد 21 : أهم مؤشرات التأمين الفلاحي
ملحق عدد 22 : أهم مؤشرات تأمين الصادرات والقروض
ملحق عدد 23 : أهم مؤشرات العمليات المقبولة
ملحق عدد 24 : أهم مؤشرات العمليات المسندة والمعاد إسنادها
ملحق عدد 25 : أهم مؤشرات نشاط المؤسسات غير المقيمة

عناية رئاسية موصولة بقطاع التأمين

من خطاب سيادة الرئيس زين العابدين بن علي

بمناسبة الذكرى العشرين للتحول

(رادس في 7 نوفمبر 2007)

بن علي لتونس الغد

"وإذ نعتبر التأمين على الحياة إدّخارا طويل المدى يجدر تدعيمه سواء لدوره في توفير الموارد المالية أو لمعاضدة صناديق التقاعد الوطنية، فإنّنا نأذن بتنقيح الإطار الخاص به وذلك برفع سقف الطرح بعنوان منح التأمين على الحياة من 2.000 إلى 3.000 دينار سنويا، وبإدخال مزيد من المرونة عليه بتمكين المكتتبين فيه من إعادة شراء عقودهم بعد خمس سنوات شريطة تسوية وضعيتهم الجبائية ودون دفع خطايا التأخير.

..... ولّما كان تدعيم مكاسبنا في الميدان الفلاحي يرتبط كذلك بخدمات المساندة المتصلة به، ومنها الخدمات التي يوفرّها قطاع التأمين، في ضمان إستمرارية الإستثمارات الفلاحية ومردوديتها والمحافظة على ممتلكات الفلاح، وبعد إطلاعنا على نتائج الإستشارة الوطنية حول نظام التأمين الفلاحي التي كنّا أذنّا بتنظيمها منذ شهور، نعلن قرارنا بتعميم الإعفاء من الأداء الوحيد على التأمين ليشمل كافة مؤسسات التأمين في مجال تغطية المخاطر الفلاحية.

كما نأذن بالتخفيض بـ 40 % من التعريفات المطبقة لخطر نزول البرد والحريق الزراعي بالنسبة إلى الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة بالمناطق الأكثر عرضة لتلك المخاطر وبـ 30 % بالنسبة إلى خطر هلاك الماشية

وحرصا منّا على التقليص من آثار تشتّت المستغلات الفلاحية وتجزئتها، نأذن بتطبيق تخفيضات تصل إلى 20 % عند إقبال الفلاحين على التأمين بصفة جماعية أو عند الإنخراط فرديا في عقود متجدّدة سنويّا.

وإعتمادا على دور الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي في هذا المجال، نأذن بتغيير الشكل القانوني لهذا الصندوق بما يمكّنه من الإرتقاء بخدماته وتدعيم شبكة توزيعه بكلفة أقّل وبجودة تستجيب لتطلّعات الفلاحين"

تـوطئـة

لقد تمكنت تونس، في ظل الظروف العالمية المتشددة من قطع أشواط هامة على درب الإندماج الفاعل في المنظومة الإقتصادية الدولية.

وبفضل ما أقدمت عليه من إصلاحات عميقة شملت كافة الميادين، إستطاعت بلادنا، وبوعي وحسّ إستشرافي من الإرادة السياسية، من اكتساب مناعة إنمائية وقدرة متزايدة على التفاعل مع المتغيرات العالمية بتوظيف إيجابياتها وإحتواء سلبيّاتها ممّا مكنها من احتلال مركز محوري في الفضاء المتوسطي والإفريقي والدولي.

ولعل الترتيب المتميّز الذي شهد لها به التقرير العالمي لمؤتمر "DAVOS" لسنة 2007 والتصنيف المشرّف الصادر بلندن في شهر جوان 2007 عن "مؤشرات السلم العالمية"، لخير دليل على السياسة الحكيمة التي ما فتئت تنتهجها بلادنا حيث جعلت من الإصلاح والتأهيل الإقتصادي الشامل ثنائية متجانسة ومتلازمة في المشروع التحديثي التنموي وشرطا حيويا للبقاء الفاعل والمتواصل والنفاذ به نحو مزيد التطور الإقليمي والعالمي.

ولم يكن قطاع التأمين بمنآى عن المدّ الإصلاحي، وقد شرع في إنجاز برنامجه الإصلاحي منذ مطلع الألفية الحالية بغاية إكساب المؤسسات التأمينية المتانة والنجاعة والحفاظ على توازناتها المالية السليمة والإرتقاء بخدماتها إلى مستوى الطموحات المرجوة، وليكون القطاع بكل مكوناته، قادرا على إمتصاص الصدمات المالية والإقتصادية التي لا يؤمنها الظرف الإقتصادي العالمي الجديد بما فيه من تناقضات ومفاجآت، وما تخلفه مثل هذه التطورات المحتملة من تداعيات على جميع الأصعدة، وليكون أيضا بنفس الدرجة قادرا على الصمود أمام زحف المنافسة الخارجية المرتقبة.

وبفضل مختلف التشجيعات، إستطاع القطاع، أن يعزّز إمكانياته ويسجل تطورا ملحوظا يؤكد تناسب الإصلاحات المتخذة وسداد توجهاتها الإستراتيجية في ظرف إقتصادي عالمي يشهد تحولات متتالية ومتسارعة، ومع بروز تكتلات إقتصادية ضخمة لها أثرها المباشر على قطاع التأمين على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، حتى يساهم في المسيرة الإنمائية وما تصبو إليه بلادنا في الفترة المستقبلية من تحقيق الإرتقاء بنسب النمو والإستثمار والتصدير والتشغيل إلى مستويات تستجيب للتطلعات الوطنية الطموحة وذلك في ظل توازنات مالية سليمة.

وإنّ هذا التقرير ليعكس بوضوح التحسن الذي بدأ يشهده القطاع. ويقدّم بالأرقام والتعليل، كل الإحصائيات المتعلقة بنشاط مؤسسات التأمين وإعادة التأمين والنتائج التي تم تسجيلها خلال سنة 2006 مقارنة بالسنوات السابقة مصحوبة برسوم بيانية وجداول إحصائية مفصلة لتترجم مستوى التطور الذي سجلته نتائج هذه السنة.

وتمثّل هذه النتائج مؤشرا طيبا لإنطلاق مرحلة جديدة ورؤية مستقبلية متعددة الأهداف. ساعدت على حياكتها الإصلاحات التي يعيشها القطاع بمختلف مكوناته من خلال تطوير التشريعات والضوابط الرقابية والتي من المنتظر أن تأتي أكلها بشكل جلي وبترجمة رقمية أوضح خلال السنوات المقبلة.

مقدمة عامة

الظرف الإقتصادي العالمي خلال سنة 2006 :

رغم الصعوبات التي واجهها الإقتصاد الدولي خلال سنة 2006 مع تواصل إرتفاع أسعار المواد الأساسية وخاصة المحروقات وإرتفاع التوترات الجيوسياسية وتعثر المفاوضات متعددة الأطراف حول تحرير التجارة العالمية. فقد سجل **تحسن** هام على مستوى **مؤشرات النمو** مقارنة بالسنة الفارطة. حيث تطورت نسبة الناتج الداخلي الخام العالمي بنسبة 5,4 % مقابل 4,9 % سنة 2005.

ويعود هذا التطور أساسا إلى تظافر عدة عوامل من أهمها التحسن الذي شهدته إقتصاديات البلدان الصناعية وديمومة حيوية الإقتصاد الأمريكي وتحسن التوسع في منطقة الأورو واليابان وعلى وجه الخصوص النمو السريع لإقتصاديات البلدان الصاعدة ولا سيما الصين والهند وروسيا والعديد من البلدان النامية وخاصة تلك المنتجة للنفط والمواد الأساسية حيث سجل الناتج المحلي الخام بالولايات المتحدة تطورا بنسبة 3,3 %.

كما سجلت إقتصاديات بلدان أوروبا الغربية تطورا بنسبة 2,8 % ويرجع ذلك أساسا إلى تطور الطلب الداخلي وتدعم عنصر الثقة بالمؤسسات الإنتاجية وتحسن ظروف سوق الشغل.

هذا فضلا عن التطور الذي شهده الإقتصاد الياباني والذي سجل إرتفاعا بنسبة 2,2 %.

وقد عرفت معدلات النمو في **البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة** على حد السواء تطورا بنسبتي نمو تساويان على التوالي 3,1 % و7,9 % بالقيمة الحقيقية مقابل 2,5 % و7,5 % في السنة الفارطة.

فبالنسبة **للولايات المتحدة**، وبالرغم من تصاعد أسعار الطاقة وتشدد السياسة النقدية وتباطؤ تطور الأنشطة المعمارية والأسواق العقارية. **فقد بقي النمو الإقتصادي صامدا** نسبيا وعرف تطورا متواضعا حيث بلغ 3,3 % مقابل 3,2 % سنة 2005. في حين سجلت نسبة النمو **في منطقة الأورو وأوروبا الغربية تطورا ملحوظا** بـ 2,6 % مقابل 1,4 % سنة 2005. ويفسر هذا التحسن بتطور الطلب الداخلي الذي حل محل الصادرات كمحرك أساسي للتوسع الإقتصادي وإستعادة عنصر الثقة في مردودية المؤسسات وتحسن ظروف سوق الشغل وإنخفاض البطالة وتطور الأجور وإرتفاع الصادرات رغم إرتفاع الأورو.

وسجلت بلدان **أوروبا الوسطى والشرقية نموا ملحوظا بنسبة** 6 % مقابل 5,5 % سنة 2005 بسبب برامج تقارب السياسات الاقتصادية والنقدية على إثر انضمامها للإتحاد الأوروبي وذلك برغم التباطؤ الطفيف للطلب الداخلي بسبب تشديد السياسات النقدية في بعض بلدان المنطقة لإحتواء التضخم.

حيث سجلت **روسيا** في سنة 2006 **نموا** إقتصاديا بحوالي 7,7 % مقابل 6,6 % سنة 2005 بدفع متظافر من التماسك الجيد للطلب الداخلي وأداء القطاع الداخلي وحيوية الإستهلاك والإستثمار بفضل تصاعد أسعار المواد الأولية والطاقة.

أما **اليابان** فقد شهد تواصلا **للإنتعاشة الاقتصادية التي عرفها سنة 2005** مسجلا نموا بـ 2,2 %. ويعود ذلك لتزايد الطلب الداخلي لانخفاض البطالة وإرتفاع الأجور وديناميكية الاستهلاك وكذلك لتدفق الاستثمارات بسبب تدعم أرباح المؤسسات وتحسن وضعياتها المالية وكذلك بتطهير القطاع المالي المسدي للقروض.

كما استطاعت **الصين** من جهتها أن تدعم مكانتها على الساحة الاقتصادية العالمية حيث تمكنت من المحافظة على مستويات قياسية في نسبة نمو مطردة في سنة 2006 قدرت بـ 11,3 % بالقيمة الحقيقية مقابل 10,4 % في العام الفارط. ويعزى هذا التحسن خاصة إلى مساهمة القطاع الخارجي وقوة الإستثمارات بفضل تطور الصادرات بأعتبارها المحرك الثاني للنمو في الصين نتيجة الإستقرار الهيكلي لتكاليف الإنتاج برغم إرتفاع أسعار الطاقة وانخفاض الأجور والكسب الهام في مجال الإنتاجية.

هذا وقد تضررت إقتصاديات بلدان **جنوب شرقي آسيا** من ضعف الطلب الداخلي الذي ترتب عن التقييد المعمم للسياسات النقدية في المنطقة لمواجهة إرتفاع

مستوى التضخم الناتج عن إرتفاع الأسعار العالمية للطاقة كما تضرر النشاط الإقتصادي من تعاقب كوارث طبيعية في إندونيسيا وسير الوضع السياسي في تيلندا حيث بلغت نسبة النمو على وجه الخصوص 5,5 % في إندونيسيا و6,8 % في هونغ كونغ مقابل على التوالي 5,7 % و7,5 % في السنة الفارطة.

وسجلت بلدان **أمريكا اللاتينية** على غرار البرازيل والمكسيك **تطورا** في النمو الاقتصادي ليبلغ 5,5 % مقابل 4,3 % سنة 2005 وذلك بسبب الأثر الإيجابي لإرتفاع أسعار المواد الأولية وللسياسات النقدية

وتقدم إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في **القارة الأفريقية** بنفس نسق السنة الفارطة بنسبة تناهز 4,5 % مقابل 4 % سنة 2005 نتيجة إرتفاع أسعار النفط والمعادن وكذلك بفضل إزدياد الأموال المتأتية من تخفيف الديون الخارجية والإعانات التي إستفادت منها عديد البلدان الإفريقية وهو ما مكن من دعم الإستثمارات في المنطقة.

وبرغم **تأثر إقتصاد** بلدان **المغرب العربي** بسبب نفس العوامل المتعلقة بأسعار المواد الأولية والمحروقات فقد سجل معدل النمو الاقتصادي تحسنا بنسبة 4,5 % مقابل 4 % في السنة الفارطة بفضل آثار الظروف المناخية الجيدة على المحاصيل الفلاحية وتدعم الطلب الخارجي المتأتي خاصة من البلدان الأوروبية وكذلك تطور النشاط السياحي في المنطقة. فقد تم تسجيل تسارع للنمو في **موريتانيا** بنسبة 11,7 % مقابل 5,4 % في سنة 2005 وذلك بفضل المستوى القياسي لمحصول القمح وتطور قطاع الخدمات والسياحة والإزدياد المدعم للصادرات بعد دخول إتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة حيز التطبيق في شهر جانفي 2006.

أما ليبيا فبالرغم من الثروات النفطية فقل سجل إقتصادها تباطؤا حيث بلغت نسبة النموّ 5,6 %سنة 2006 مقابل 6,3 % في العام الماضي.

وعرفت نسبة النمو الإقتصادي **في تونس** تطورا بنسبة 5,4 % سنة 2006 مقابل 4,2 % في السنة الفارطة بفضل تحسن الظروف المناخية وبالتالي تحسن مردود المحاصيل الفلاحية إلى جانب تدعم النشاط الصناعي والطلب الخارجي.

كما سجلت نسبة النمو الإقتصادي في **المغرب** تطورا بنسبة 1,8 % مقابل 1,6 %سنة 2005.

وتراجع الاقتصاد **الجزائري** من 5,1 % سنة 2005 إلى 2,7 % سنة 2006 من جراء الجفاف الذي أضر بالنشاط الفلاحي وذلك برغم ارتفاع مداخيل المحروقات وبرنامج الحكومة لدفع الإقتصاد

الظـرف المـالي العـالمي :

على مستوى التضخـم :

بالرغم من الارتفاع الهام الذي شهدته أسعار المواد الأولية والبترول وحيوية النشاط الإقتصادي العالمي، فإن **التضخم المالي بالبلدان المصنعة شهد إرتفاعا** في السداسية الأولى من سنة 2006 قبل أن يشهد إستقرارا في السداسية الثانية في حدود 2,3 %.

أما في **البلدان النامية فقد بقيت نسبة التضخم مستقرة تقريبا** بالرغم من التفاوت الذي عرفته بحسب البلاد. ويعزى ذلك لفطانة البنوك المركزية التي سارعت بالترفيع في نسب الفائدة.

على مستوى الأسواق المالية وأسواق الصرف :

في خضم الظرف العالمي الذي تميز **بصلابة وتماسك الاقتصاد العالمي أمام المسار التصاعدي لأسعار البترول**، فقد تميز **سير أسواق المال الدولية** في سنة 2006 بنسق مختلف أمام الإنخفاض الحاد للدولار إزاء العملات الرئيسية ماعدا اليان بعد إرتفاعه الحاد سنة 2005. بإرتفاع مؤشرات **أسواق البورصة** التي عرفت **نسقا متصاعدا عموما مع مسارات متباينة بحسب الساحات المالية.**

فقد تخطّى مؤشر "**داودجونس**" لأول مرة في تاريخه 12,5 نقطة وإرتفع بنسبة 16,3% في سنة 2006. كما سجّل موشر "**نازداك** " من جهته إرتفاعا أكثر إعتدالا بحوالي 9,5 %.

أمّا من جهة **أسواق البورصة الأوروبية**، فقد سجلت أهم مؤشرات المنطقة أداء سنويا تراوح بين11% و32% بفضل النتائج الجيدة للمؤسسات والنمو الهام لعمليات رأس المال وديناميكية النمو الإقتصادي العالمي وتوفر السيولات في الأسواق

وتفسّر هذه الوضعية عموما وفي جزء كبير منها لا فقط بإرتفاع نسبة الإنتاج التي حققتها المؤسسات الأمريكية والأوروبية أو اليابانية ولكن كذلك بمزيد الاندماج الاقتصادي والتجاري والمالي على الصعيد العالمي الذي ساهم في مجانسة مسارات البورصة.

هذا وقد إتسم **سير أسواق الصرف الدولية** خلال سنة 2006 **بانخفاض قيمة الدولار** إزاء العملات الرئيسية الأخرى ما عدا إزاء اليان الياباني وعلى هذا الأساس خسر 10,2 % تجاه الأورو و 12,4 % تجاه الجنيه الإسترليني و7,4 % إزاء الفرنك السويسري وبقي مستقرا عموما إزاء اليان الياباني مسجلا بذلك 0,9%.

وقد فسر هذا الوضع بتسارع نمو إقتصاديات البلدان الصناعية وبتباطؤ النمو في الولايات المتحدة برغم صمود **الاقتصاد الأمريكي في وجه الهزات الاقتصادية والجيوسياسية.**

كما سجلت **نسب الفوائض** طويلة المدى في سنة 2006 **إرتفاعا على مستوى كل الأسواق المرجعية** برغم ما عرفته من تراوح نسبي. حيث **إرتفعت المردودية على المدى البعيد** بأقل من نقطة **بأوروبا** (فرنسا 0,7 وبالمملكة المتحدة وألمانيا 0,6) في حين أنها **ارتفعت** بـ 0,3 نقطة باليابان و0,3 نقطة بالولايات المتحدة.

وقد كان لانخفاض مستوى نسب الفوائض الأثر الإيجابي ليس فقط على مردودية أوراق البورصة ولكن أيضا على قطاع البناء والسكن باعتبار الانخفاض الملموس لكلفة القروض العقارية.

الظرف الإقتصادي الوطني خلال سنة 2006 :

رغم الظرف الاقتصادي الدولي الصعب الذي ميز سنة 2006 جراء تصاعد لم يسبق له مثيل لأسعار النفط وكذلك نتيجة إرتفاع أسعار أغلبية المواد الأساسية وما أدت إليه هذه التطورات من توترات اقتصادية متفاوتة الحدة في جميع أرجاء العالم. وبالرغم من إحتداد التوترات التضخمية والتقلبات على مستوى أسواق رؤوس الأموال وأسواق الصرف. **فقد تمكن الاقتصاد الوطني في ظل هذا التشدّد المتزايد، من مواصلة نموه خلال سنة 2006.**

ويعود هذا الوضع الإيجابي إلى **تطور جملة قطاعات النشاط الإقتصادي** ما عدا قطاعي النسيج والملابس والمناجم والمحروقات وبدرجة أقل الصناعات الكيمائية. وعلى وجه التحديد **قطاع الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية والميكانيكية والكهربائية المدنية** وخاصة **التسارع المسجل على مستوى قطاع الخدمات** الذي لاقى دفعا من قطاع المواصلات الذي تجاوز نموه 20 % للسنة الثالثة على التوالي مقابل تقدم بـ 10 % سنة 2004 والذي مكّن من **تسجيل ناتج محلي إجمالي** بالأسعار الحقيقية بنسبة 5,5 % مقابل 4 % سنة 2005.

فبالرغم من **التباطؤ المسجل** سنة 2005 **على مستوى القطاع الفلاحي والصيد البحري الذي تراجع** نموه بنسبة 7%. فقد إستطاع سنة 2006 أن **يحقق إنتعاشا** في قيمته المضافة تساوي 2,5 % ليساهم في **تحسن النمو الإقتصادي العام** الذي سيبلغ 5,7 % مقابل 5,6% سنة 2005.

وشهدت **الصناعات المعملية** نموا بلغ 4,6 % سنة 2006 مقابل 1 % سنة 2005 ويرجع هذا التطور إلى إنتعاش الإنتاج في الصناعات الغذائية وتدعم النشاط في جملة القطاعات المعملية الأخرى **ماعدا الصناعات الكيميائية والنسيج والملابس والجلود والأحذية**.

وسجلت **الصناعات الغذائية**، التي عرفت تحسنا متواصلا لجودة المواد وملائمتها مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية، إنتعاشا في سنة 2006 وإزدادت القيمة المضافة بحساب القيمة الحقيقية بنسبة 4,7 % مقابل تراجع بـ 0,6 % سنة 2005.

هذا وقد عرف **قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية تراجعا** بنسبة 2,5 % سنة 2006 مقابل (-5)% سنة 2005 وذلك خاصة تحت تأثير تنامي المنافسة الأجنبية الحادة. ومع ذلك، فقد مثلت القيمة المضافة للقطاع 4,6 % من إجمالي الناتج المحلي و33,6% من الصادرات الكلية للسلع وحوالي 2 % من الإستثمارات.

وفيما يتعلق **بالصناعات الميكانيكية والكهربائية** فقد واصلت **نموها وتطورها** بنسبة 6 % بحفز من الطلب الخارجي المطرد وتقدمت القيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 18,7 % بالأسعار القارة وهي أعلى نسبة في الصناعات المعملية.

كما سجلت **الصناعات المختلفة نموا إيجابيا** وتقدمت قيمتها المضافة بـ 5 % بالقيمة الحقيقية

هذا وقد عرفت **الاستثمارات انتعاشا** ملحوظا حيث حقق إجمالي **تكوين رأس المال الثابت إزديادا** بنسبة 15,3 % مقابل 4,7 % سنة 2005 حيث إرتفع إلى 9,7 م د سنة 2006 مقابل 8,4 م د سنة 2005 أي ما يوافق نسبة 23,5 % من الناتج المحلي الخام سنة 2006 مقابل 22,3 % سنة 2005.

وقد إستفرد **القطاع الخاص** بحوالي 56,5 % من مجموع الاستثمارات باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وبما يدل على تفاعل إيجابي مع الحوافز والتشجيعات الممنوحة من الدولة.

وقد شمل تسارع نسق الإستثمارات قطاعات الفلاحة والصيد البحري بنسبة 16 %مقابل (-9,7)% والخدمات بـ 9 % مقابل 9,5 % سنة 2005 وعلى وجه الخصوص النقل والمواصلات والسكن والصناعات غير المعملية ولا سيما فرعي المحروقات والكهرباء، في حين بقي حجم الإستثمارات ضعيفا نسبيا في الصناعات المعملية وقدّر نسق الإستثمارات فيها بـ3,6 % مقابل 5,4 % سنة 2005.

وإحتلت صناعات مواد البناء والخزف والبلور وبالخصوص **الصناعات الغذائية** المكانة الأولى في التوزيع القطاعي للإستثمارات حيث إستقطبت لوحدها حوالي 20 % من الحجم الجملي.

أما **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** فقد تميزت بتخصيص35 % من رأس مال "إتصالات تونس" لفائدة المجمع الإماراتي بمبلغ 2972 م.د وبذلك تضاعف مستواها أكثر من أربع مرات لتبلغ 4,4 م.د سنة 2006 مقابل 1 م.د في السنة الفارطة.

وقد عرف **الادخار الوطني** مع تزامن التدعم المسجل على مستوى إجمالي تكوين رأس المال الثابت الجملي تطورا بنسبة 11,9 % مقابل ركود في السنة الفارطة ليبلغ 8,082 م.د مقابل 7,968 م.د سنة 2005. وبالتوازي، إرتفعت **نسبة الادخار بعد مقاربتها بإجمالي الدخل الوطني** من 21,3 % سنة 2005 إلى 21,4 % سنة 2006.

هذا وقد تمت تغطية حاجيات **تمويل الإستثمارات** بما في ذلك تغيّر قيمة المخزونات بنسبة 90 % بفضل الإدخار الوطني سنة 2006 مقابل حوالي 95,2 % في السنة الفارطة.

نشـاط سوق التأمين خلال سنة 2006 :

- على المستـوى العـالمي :

عرف **الوضع التأميني العالمي** خلال هذه السنة **تطورا مطردا** على مستوى الهيكلة العالمية للسوق تجسّد ببقاء البلدان المصنعة طيلة سنة 2006 محافظة على سيطرتها على السوق التأمينية العالمية ممثلة بذلك نصيب الأسد بنسبة 92 % من مجموع أقساط التأمين مقابل 88 % سنة 2005. وذلك بعد إنظمام كل من "هون كونق"و"سنغفورة" و"تيوان" و"كوريا الجنوبية" إلى قائمة البلدان المصنعة وتدعيم حصتها بنسبة 5 نقاط مقارنة بالسنة الفارطة.

وقد ساعدت هذه التطورات على **المحافظة على التوزيع القاري لحجم أقساط التأمين** على المستوى العالمي. هذا وقد تمكنت **الأسواق النامية** برغم إختلاف أحجامها وسياساتها من تحسين نسبة مساهمتها من السوق العالمية خصوصا بعد النقلة النوعية التي شهدتها منتوجات التأمين على الحياة.

وقد تمركزت **أهم الأسواق التأمينية** خلال هذه السنة كما في السنوات الأخيرة التي سبقتها في كل من أمريكا الشمالية بحصّة 33,8 % مقابل 33,3 % سنة 2005 واليابان 12,4 % مقابل 13,9 % سنة 2005 والمملكة المتحدة 11,2 % مقابل8,7 % سنة 2005 وفرنسا 6,7 % مقابل 6,5 % وألمانيا 5,5 % مقابل 5,7 % في السنة الفارطة.

ويعود هذا التحسن إلى التطور المسجل على مستوى هذه الأسواق نتيجة إنخفاض نسبة الفوائض وكلفة اليد العاملة. هذا إلى جانب الأثر الإيجابي الذي خلفه تحسين أنظمة التقاعد والجباية.

وسجل **حجم الأقساط المستخلصة على المستوى العالمي** هذه السنة **تطورا** بنسبة 4,9 % مقابل 2,5 % سنة 2005 و2,7 % سنة 2004. حيث تقدر بحوالي 3723 مليار دولار مقابل 3445 مليار دولار سنة 2005 و 3244 مليار دولار سنة 2004 يساهم فيها

التأمين على الحياة بـ 2209 مليار دولار مقابل 2003 مليار دولار أي ما يعادل 59,3 % من حجم الأقساط الجملية عوضا عن 58 % في السنة الفارطة.

وتقدر أحجام أقساط **التأمين على غير الحياة** بـ1514 مليار دولار مقابل 1442 مليار دولار سنة 2005 أي ما يعادل 40,7 % من حجم الأقساط الجملية.

هذا وقد ساعد إنتهاج سياسة تشريعية في مادة التأمين والجباية، الدول الأوروبية على تحسين نسبة مساهمتها في سوق التأمين العالمي.

وعليه فقد ساعدت هذه التطورات على إعادة **التوزيع القاري لحجم أقساط التأمين على المستوى العالمي** حيث تمكنت أوروبا من تحسين مكانتها العالمية بفضل تحسن التأمين على الحياة في أسواقها، في حين سجلت **أمريكا الشمالية وآسيا وتحديدا اليابان والولايات المتحدة** بإعتبارها الأسواق المهيمنة في المنطقة إستقرارا نسبيا.

أما عن التوزيع القاري فقد إستأثرت **الأسواق الأمريكية بنسبة 35,7% من الحجم الجملي لسوق التأمين العالمي** سنة 2006 مقابل 35,6% في السنة الفارطة مسجلة بذلك نسبة تطور بـ 2%. **وبحصة 27,2 % سنة 2006 من حجم السوق العالمي بعنوان أقساط التأمين على الحياة و48 % بعنوان التأمين على غير الحياة.**

أما القارة الأوروبية، فقد حققت نسبة تطور تقدر بـ 7,8 % لتستأثر بنصيب الأسد بنسبة 39,8 % من حجم السوق العالمي سنة 2006 أي بنسبة تطور تقدر بـ 7,5 %، بحصة 42,5 % بعنوان التأمين على الحياة و35,9 % بعنوان التأمين على غير الحياة.

هذا وتستأثر القارة الإفرقية خلال سنة 2006 بحصة تقدر بـ 1,3 % من حجم السوق العالمي بعنوان أقساط التأمين مقابل 1,1 % سنة 2005 وبحصة 1,6 % بعنوان التأمين على الحياة و0,9 % بعنوان التأمين على غير الحياة.

كما ساهمت **القارة الآسياوية** بحصة تقدر بـ 6,6 % سنة 2006 من حجم السوق العالمي بعنوان أقساط التأمين وبحصة 27,2 % بعنوان التأمين على الحياة و13,11 % بعنوان التأمين على غير الحياة.

وتميزت سنة 2006 **بتحسن** على مستوى **المؤشرات الفنية العالمية** حيث عرفت **أقساط التأمين تطورا** بنسبة 4,9 % سنة 2006 مقابل 2,5 % سنة 2005. وسجلت **أقساط التأمين** على الحياة على المستوى العالمي **تطورا** ملحوظا بنسبة 7,7 % مقابل 3,9% سنة 2005 و 2,9 % سنة 2004 ليبلغ مجموعها 2209 مليار دولار مقابل 1974 مليار دولار في السنة الفارطة.

ويفسر ذلك بارتفاع الطلب في كل من **البلدان المصنعة** التي تستقطب أهم نسبة من أقساط **التأمين على الحياة** والمقدرة بـ 92 % مقابل 8 % للبلدان النامية.

هذا وقد إستأثرت بلدان **أوروبا الغربية** على المستوى القاري **بأعلى نسبة تطور** تقدر بـ 12 % نظرا للتطور الهام الذي عرفته الأسواق التأمينية في كل من المملكة المتحدة وألمانيا وكذلك فرنسا.

أما **البلدان الآسياوية** فقد بلغ التطور فيها نسبة 3,6 % نظرا للتميز الذي حققته كل من الهونغ كونغ والصين والهند الذي لم يسبق لم مثيل.

كما شهد **حجم أقساط التأمين على الحياة** تطورا بكل من الولايات المتحدة بنسبة 4,2 % والقارة الإفريقية بنسبة 22 % وأوروبا الوسطى والشرقية بنسبة 19 %.

وقد إستطاعت هذه الأسواق تسجيل هذه النتائج الفنية الإيجابية نظرا لإعطائها **الدفع والتشجيع اللازمين للتأمين على الحياة ومراجعة الأنظمة التشريعية والترتيبية والجبائية لهذا الصنف من التأمين هذا إلى جانب تعزيز القاعدة المالية للمؤسسات التأمينية الناشطة في هذا الفرع فضلا عن تحسن سوق الشغل وإرتفاع الأجور التي لعبت دورا هاما خصوصا على مستوى الأسواق النامية.**

هذا وقد سجل معدل **نسبة تطور أقساط التأمين على الحياة** في سنة 2006 نموّا لم يسبق له مثيل منذ سنة 2000 خصوصا بالنسبة لأوروبا الوسطى والغربية.

كما سجلت **فروع التأمين على غيـر الحياة** خلال هذه السنة على المستوى العالمي إجمالا **تطورا نسبيا** يقدر بـ1,5 % مقابل 0,6 % سنة 2005 على مستوى **نسق تطور رقم المعاملات** لتبلغ 1514مليار دولار مقابل 1452 مليار دولار.

حيث عرفت نسبة تطور **أقساط التأمين على غير الحياة بأسواق البلدان المصنعة إستقرارا** إذ إرتفعت بـ 0,6 % وذلك نتيجة الترفيع في التعريفات على مستوى هذا الفرع خلال السنوات الأخيرة في حين سجلت أسواق البلدان النامية نسبة تطور ناهزت 11 % مقابل 6 % في السنة الفارطة.

وفي خصوص **معدل إنفاق الفرد على التأمين في البلدان المصنعة** سنة 2006، فقد قدر بـ 3362 دولار أمريكي مقابل 3287 دولار أمريكي سنة 2005 منها 2026 دولار أمريكي بعنوان **التأمين على الحياة و 1336 دولارا بعنوان التأمين على غير الحياة مما جعل نسبة الاندماج مستقرة** إجمالا في حدود 9,2 % وفي حدود 5,5 % بالنسبة للتأمين على الحياة و3,7 % بعنوان التأمين على غير الحياة.

أما في خصوص **معدل إنفاق الفرد على التأمين في البلدان النامية** خلال سنة 2006، فقد قدر بـ60 دولار أمريكي منها 32 دولار أمريكي بعنوان **التأمين على الحياة** و28 دولارا بعنوان **التأمين على غير الحياة مما جعل نسبة الاندماج تناهز 1,4 %** بالنسبة للتأمين على الحياة و1,7 % بعنوان التأمين على غير الحياة.

ويفسر هذا الفرق الشاسع خاصة بفارق تطور نسق التنمية الإقتصادية وذلك بالرغم من ظهور عملات منافسة للدولار الأمريكي والإرتفاع المذهل لأسعار مواد الطاقة والنفط.

أهم المستجدات على مستوى النشاط التأميني العالمي :

في إطار العمل على إستكمال **أسس تكوين سوق أوروبية للتأمين**، وبعد إستكمال مخطط الأعمال للخدمات المالية (1999-2004)، **تم طيلة السنوات الموالية تبني إصلاحات تهم الجوانب المالية والمتعلقة بالخصوص بالملاءة المالية والرقابة والمعايير المحاسبية.**

فعلى المستوى التشريعي وفي إطار تأطير العلاقات الرابطة بين المؤمنين والمؤمن لهم مع المحافظة على وطنية القوانين المتعلقة بعقد التأمين، تم في السنوات الأخيرة توحيد ومجانسة التشاريع المتعلقة بتأمين المؤسسات الكبرى وخاصة متعددة الجنسية على **المستوى الأوروبي** مع الإبقاء على الأطر المحلية والوطنية بالنسبة لتأمين الأشخاص والمؤسسات الصغرى والمهن الحرة.

هذا وقد تم **إستصدار توصية أوروبية تتعلق بإعادة التأمين دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 10 ديسمبر 2005 وتهدف إلى تكريس نظام ترخيص ورقابة من قبل سلط المقر الإجتماعي لمعيدي التأمين الأوروبيين** وتمكن من إيجاد سوق أوروبي حقيقي لإعادة التأمين على أن يقع إدراج **هذه التوصية بالتشاريع الوطنية على مدى سنتي 2006 و2007.**

وفيما يلي أهم التوصيات الصادرة سنة 2006 :

- التوصية الأوروبية عدد 123لسنة 2006 المؤرخة في 12 ديسمبر 2006 المتعلقة بالخدمات في السوق الداخلية والتي تهدف إلى إيجاد سوق حقيقية موحدة للخدمات سنة 2010 مع إلغاء كل الحواجز المتعلقة بإنتصاب المؤسسات وتنقل الخدمات. هذا وقد نصت على أن الخدمات المالية كالتأمين مستثناة من تطبيق هذه التوصية، مع إمكانية إشتراط البلد المضيف لتأمين إجباري للمسؤولية المهنية لمزودي الخدمات أو إشتراط ضمان أو أي تعهد مشابه.

-التوصية الأوروبية عدد 70 لسنة 2006 المؤرخة في 1 أوت 2006 والمتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وذلك تطبيقا للتوصية الأوروبية عدد 20 لسنة 2005 المؤرخة في 26 أكتوبر 2005 المتعلقة باستعمال النظام المالي لأغراض تبييض رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب.

إصلاحات أوروبيـة بصدد الإنـجاز :

تتواصل الإصلاحات على المستوى الأوروبي في إتجاه مزيد تدعيم سلامة القاعدة المالية لشركات التأمين التي بها تتأكد إلتزاماتها نحو المؤمن لهم، وهي الآن بصدد الإنجاز وتتعلق بـ :

* على مستوى تطبيق المعايير المحاسبية :

تهدف هذه الإصلاحات إلى تأسيس قواعد جديدة **تقترب أكثر من منطق الحقيقة الإقتصادية** وبالتحديد من

الأخطار وقد نشرت مؤسسات التأمين التي يتم تداول أسهمها بالبورصة حساباتها المجمعة لسنة 2006 بالإعتماد على **المعايير المحاسبية العالمية** وتحديدا المعايير الثلاثة التالية(IAS32–IAS39-IFRS4) كمرحلة إنتقالية. هذا ومن المقرر أن تنتهي الأشغال النهائية لإعداد معايير محاسبية خاصة بالتأمين خلال سنة 2009 مع إحتمال دخولها حيز التطبيق سنة 2010.

* على مستوى الملاءة المالية :

لقد تم الشروع في الأعمال التحضيرية لهذا المشروع خلال سنة 2006 وأوائل سنة 2007 بتشريك فاعل للمهنة والذي ينتظر أن يصادق عليه من قبل البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء للإتحاد الأوروبي قبل سنة 2009 مع إمكانية تطبيق هذا الإطار الجديد خلال العشرية القادمة.

وينتظر أن يمكن هذا الإطار الجديد من إدخال متطلبات ملاءة تترجم بأكثر واقعية حقيقة الأخطار التي تتحملها مؤسسات التأمين لتلعب بذلك دور "ممتص صدمات" وتحقق بالتالي توازن عقلاني بين السلامة والإستعمال المقتصد لرؤوس الأموال.

*على مستوى السياسة الأوروبية للخدمات المالية:

في إطار مواصلة التخطيط لجدول أعمالها المتعلق بالخدمات المالية، نشرت اللجنة الأوروبية في أواخر سنة 2005 **كتابا أبيض** يتعلق **بسياسة الخدمات المالية** يعدد جملة من **الأولويات الأوروبية للسنوات 2005-2010.**

ويضع هذا الكتاب **من بين أولى أهدافه ضبط إطار تشريعي يمكن من تقديم عنصر الجودة في التشريع على عنصر الكم** بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة **تكريس رقابة فعالة وناجعة للأنشطة المالية** بفضل تقارب مختلف أنظمة الرقابة.

تموقع سوق التأمين التونسي القاري الإفريقي والعالمي :

تمثل **حصة تونس** من رقم معاملات سوق التأمين العالمية 0,02 % بينما تبلغ هذه النسبة 0,04 % بالمغرب و0,02 % بمصر و 0,02 % بالجزائر و1,09 % بجنوب إفريقيا. وتعتبر هذه النسبة **ضعيفة بالمقارنة مع بعض الدول التي لها تقاليد في ميدان التأمين** إذ تبلغ 6,75 % بفرنسا و11,24 % بالمملكة المتحدة و5,5 % بألمانيا و12,03 % باليابان و31,4 % بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما سجلت **نسبة إندماج التأمين في النشاط الإقتصادي خلال سنة 2006 تطورا طفيفا** حيث بلغت نسبة رقم معاملات سوق التأمين التونسية من الناتج المحلي الخام 2%. وتبقى هذه النسبة منخفضة مقارنة ببعض البلدان الأخرى مثل المغرب 2,9 % وجنوب إفريقيا 16 %. وتبلغ هذه النسبة 11 % بفرنسا و16,5 % ببريطانيا و11 % بسويسرا و 8,8 % بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك مقابل معدل عالمي يقدر بـ 7,5 %.

هذا و يضلّ معدّل اتفاق الفرد التونسي على التأمين ضعيفا حيث لا يتجاوز 80 دينار مقابل معدّل عالمي في حدود 738 دينار سنة 2006.

أهم المستجدات على المستوى الوطني :

شهدت سنة 2006 عدة إنجازات أهمها :

I- على المستوى التشريعي :

1 - إصلاح تأمين السّيارات :

- إستكمال النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون عدد 86 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005:

على إثر صُدور القانون عدد 86 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 والمتعلق بإدراج عنوان خامس بمجلة التأمين يخص تأمين المسؤولية المدنية الناجّة عن استعمال العربات البرية ذات محرك ونظام التعويض عن الأضرار اللاحقة بالأشخاص في حوادث المرور تم إعداد جملة النصوص التطبيقية لهذا القانون و التي صدر منها خلال سنة 2006 مايلي :

- الأمر عدد 873 المؤرخ في 27 مارس 2006 المتعلق بضبط التزامات مستعملي العربات البرية ذات محرك غير المسجلة بإحدى سلاسل التسجيل المعتمدة بالبلاد التونسية وكذلك طرق صياغة الوثائق المثبتة لوجود عقد التامين وصحتها.

▪ الأمر عدد 1224 المؤرخ في 2 ماي 2006 المتعلق بضبط أنموذج تحرير محضر البحث.

▪ الأمر عدد 2069 المؤرخ في 24 جويلية 2006 المتعلق بضبط نسب المساهمات المخصصة لصندوق ضمان ضحايا حوادث السيارات.

▪ قرار وزير المالية المؤرخ في 6 جانفي 2006 و المتعلق بضبط قائمة الأطباء الشرعيين و الأطباء المتحصلين على شهادة الكفاءة في تقدير الضرر البدني.

▪ قرار وزير المالية المؤرخ في 17 جانفي 2006 المتعلق بضبط شروط إحداث المكتب المركزي للتعريفة وقواعد تسييره.

▪ قرار وزير المالية المؤرخ في 17 جانفي 2006 المتعلق بضبط قائمة الأعضاء القارّين والأعضاء المناوبين بالمكتب المركزي للتعريفة.

▪ قرار وزير المالية المؤرخ في 17 جانفي 2006 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي للجمعية المهنية التي تتولى تطبيق المعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية المنخرطة في أنظمة البطاقات الدولية للتأمين.

▪ قرار وزير المالية المؤرخ في17 جانفي 2006 المتعلق بالمصادقة على أنموذج المعطيات الضرورية لإعداد عرض التسوية الصلحية.

▪ قرار وزير المالية المؤرخ في 12 أفريل 2006 المتعلق بضبط أنموذج شكل ومحتوى شهادة التأمين وبطاقة التأمين.

▪ قرار مشترك بين وزير المالية ووزير الشؤون الإجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج ووزير الصحة العمومية مؤرخ في 8 جوان 2006 يتعلق بتحديد التعريفات الإطارية لمصاريف علاج متضرري حوادث المرور.

▪ قرار وزير المالية المؤرخ في 4 أوت 2006 المتعلق بتعيين أعضاء المكتب المركزي للتعريفة.

▪ قرار وزير المالية المؤرخ في 25 ديسمبر 2006 المتعلق بالمصادقة على إتفاقية تعويض لحساب الغير الممضاة من قبل الأطراف المعنية بتاريخ 9 أكتوبر 2006.

- تركيز صندوق الوقاية من حوادث المرور وإعداد نصوصه التطبيقية :

- تمّ إحداث صندوق الوقاية من حوادث المرور بموجب الفصول من 19 إلى 21 من القانون عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2006.

- وقد صدر الأمر التطبيقي عدد 2336 المؤرخ في 28 أوت 2006 المتعلق بضبط إجراءات تدخّل وطرق تسيير ونسب المساهمات المخصصة لصندوق الوقاية من حوادث المرور.

-كما صدر القرار المؤرخ في 28 نوفمبر 2006 المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الإستشارية لصندوق الوقاية من حوادث المرور.

2- الشروع في مراجعة المنظومة القانونية والترتيبية للتأمين التعاوني الفلاحي :

تمّ للغرض تشكيل لجنة فنيّة تضمّ ممثّلين عن وزارة الماليّة ووزارة الفلاحة والإتّحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي والجامعة التونسيّة لشركات التأمين. وقد إمتدت أشغال اللجنة على مدى سنة 2006 وشملت المجالات التالية.

- تقييم الكلفة الحاليّة للتأمين الفلاحي والسبل المقترحة للتحكّم فيها بما يمكّن من إستقطاب أكبر عدد ممكن من الفلاّحين.

- النظر في الفرضيّات الممكنة لتطوير الإطار التشريعي المنظّم للتأمين التعاوني الفلاحي وتوسيع مجالات تدخّله بما يتلاءم مع حاجيات الفلاّحين وخصوصيّات المناطق ومع التطوّر الذي يشهده النشاط الفلاحي بصفة عامّة.

- ضبط مخطّط عملي يهدف إلى تكثيف العمل التحسيسي والتوعوي بصفة متواصلة ومستديمة بهدف إدخال ثقافة التأمين لدى الفلاّحين وذلك بتأطير مشترك من الهياكل المهنيّة ومؤسسات التأمين المعنيّة.

3- فتح رأس مال مؤسسات القطاع للمساهمة الأجنبية بالأغلبية :

تمّ إعداد مشروع قانون لتنقيح مجلة التأمين في إتجاه حذف التحجير أمام المساهمة الأجنبية بالأغلبية في رأس مال مؤسسات التأمين.

II -على المستوى التنظيمي :

شمل النشاط في هذا المستوى المجالات التالية :

1 - على مستوى إعادة هيكلة جهاز الإشراف والرقابة على قطاع التأمين :

عملا بالقرار الرئاسي القاضي بإرساء هيكلة تنظيمية للإشراف والرقابة على قطاع التأمين وفقا للمعايير العالمية من ناحية الإستقلالية المالية والإدارية، تم إعداد مشروع قانون لإعادة هيكلة الهيئة العامة للتأمين.

2 - على مستوى إسناد التراخيص وسحبها :

قامت **لجنة الترخيص لوسطاء التأمين** خلال سنة 2006 :

- بمنح الترخيص لـ 29 نائب تأمين ولـ 8 سماسرة تأمين (6 في شكل ذوات معنوية و2 في شكل أشخاص طبيعيين). كما تمّ الترخيص لثلاثة (3) منتجي تأمين على الحياة.

- بسحب الترخيص من 16 نائب تأمين ومن شركة مدنية للنيابة في التأمين.

3- على مستوى النظام التعريفي :

أ- في مجال تأمين المسؤولية المدنية لبعض الإستعمالات :

تمّ بداية من شهر نوفمبر 2005 وعلى مدى سنة 2006 وفي نطاق إتفاق مبرم بين شركات التأمين في إطار جامعتهم المهنية، وبالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، **تركيز منظومة توزيع تضامني لسيارات الأجرة** (التاكسي واللواج والنقل الريفي) **وللعربات الفلاحية وللدراجات النارية** بين جميع مؤسسات التأمين بحسب نسبة مساهمة كلّ منها في رقم المعاملات الجملي للقطاع.

ولمتابعة تطبيق هذه العملية، أتّخذت الإجراءات التالية:

-**عقد عديد الإجتماعات الدّورية** مع ممثّلي قطاع تأمين السيارات لمعالجة الإشكاليات التطبيقية مثل رفض التأمين والبيع المشروط أو الزيادة في التعريفة وعدم تطبيق التعريفات المتفق عليها في إطار الجامعة التونسية لشركات التأمين بتاريخ 30 نوفمبر 2005.

-**إحداث خلية إرشاد تعنى بالمواطنين** وتوجههم وحلّ الصعوبات التي تعترضهم عن طريق الهاتف أو الفاكس.

- إعداد الإحصائيات المتعلّقة بالعرائض والتجاوزات الحاصلة خلال عملية التوزيع، وإعداد المقترحات لإنجاحها.

- **الإشراف على المفاوضات المتعلقة بمراجعة إتفاقية سنة 1995** المبرمة بين جامعتي التأمين والنقل والمتعلقة بتحديد تعريفات تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب عربات الأجرة والتوصل خلال شهر ديسمبر 2006 إلى إبرام إتفاق لمراجعة إتفاقية 1995 التي تمّ توسيع مجالها إلى تعريفات بعض الضمانات الإختيارية (الدفاع والرجوع والحريق والسرقة). ويدخل هذا الإتفاق حيز التطبيق بداية من غرة جانفي 2007 ويدوم إلى غاية موفى 2009.

ب- إنطلاق أشغال تنقيح نظام المكافأة وذلك في إتجاه :

- توسيع قاعدة تطبيقه إلى الإستعمالات المهنية.

- تشديد نسب الترفيع في أقساط التأمين بحسب تعدد الحوادث المرتكبة أو طبيعتها (بدنية أو مادية).

ج- على مستوى الترفيع في تعريفة التأمين الحدودي :

إعداد ملف يتعلق بتحديد تموقع تعريفات التأمين الحدودي بالمقارنة مع التعريفات المعمول بها في البلدان المجاورة وعرضه على جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 30 نوفمبر 2006 والتي صادقت على مبدأ الترفيع في تعريفات التأمين الحدودي.

د- على مستوى تأمين الدراجات النارية :

- عرض ملف يتعلق بتأمين الدراجات النارية على جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2006 والتي أوصت بإتخاذ الإجراءات التالية :

- إقرار إلزامية تسجيل الدراجات النارية صغيرة الحجم إنطلاقا من سنة 2007 بالنسبة إلى الدراجات الجديدة.

- دعوة الأطراف المعنية إلى الشروع في إعداد أدلّة بيداغوجية توزع على أوسع نطاق للتعريف بقانون الطرقات وتساعد على إجتياز الإمتحان النظري للحصول على رخصة السياقة.

- تكثيف الحملات الوقائية والتحسيسية الموجهة إلى مستعملي الدراجات النارية في إطار تدخلات صندوق الوقاية من حوادث المرور.

- القيام بعملية تقييمية لمختلف هذه الإجراءات كلّ ستّة أشهر.

- إعداد تعريفة تفاضلية في مجال تأمين الدراجات بالنسبة للمتحصلين على رخصة سياقة.

- تشكيل لجنة تضم كافة الأطراف المعنية لضبط الصيغ العملية والإجراءات القانونية المستوجبة لتجسيم توصيات جلسة العمل الوزارية المذكورة.

4 - إحداث المكتب الموحّد التونسي للسيارات :

المصادقة على **النظام الأساسي لهذه الجمعية** التي تحمل تسمية "**المكتب الموحد التونسي للسيارات**" بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 17 جانفي 2006 وتأسيس المكتب خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 1 مارس 2006 وتعيين رئيس مجلس إدارته ومدير عام له.

5 - على مستوى التعـــاون الدولي :

- المشاركة في إجتماعات الدورة الرابعة عشر للجنة المشتركة التونسية الموريتانية المنعقدة خلال شهر فيفري 2006 بنواق الشط في إطار الإعداد لوضع برنامج تعاون ثنائي في مجال التأمين وإعادة التأمين

- مواصلة النظر في منهجية تحرير الخدمات وإعداد قائمة إلتزامات تونس في نطاق المنظمة العالمية للتجارة والإتحاد الأوروبي.

- إعداد مشروع للتعاون الفني في إطار برنامج دعم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (P3A) وذلك بالتنسيق مع وحدة التصرف في برنامج مساندة إتفاق الشراكة التابعة لوزارة التنمية والتعاون الدولي.

III- على مستوى النشاط الكمي لقطاع التأميـن وإعـادة التأميـن :

سجّلت أهم مؤشرات نشاط قطاع التأمين تطوّرا إيجابيّا خلال سنة 2006 حيث :

- إرتفع حجم رقم المعاملات الجملي للقطاع إلى حدود 801,1 سنة 2006 مقابل 712 م د سنة 2005 أي بزيادة قدرها 12,5 % مقابل 10,6 % في السنة الفارطة.

- تطورت التعويضات المدفوعة حيث بلغت 461,2 م.د مقابل 426,3 م.د سنة 2005 أي بزيادة تقدر بـ 8,2 % سنة 2006 مقابل 12,6 % سنة 2005.

أهم مؤشـرات القطـاع (م.د)

	2005	2006	نسبة التطور %
رقم المعاملات	712	801,1	12,5
التعويضات	426,3	461,2	8,2
المدخرات الفنية	1338,4	1516,8	13,3
النتائج الفنية	+11,7	+29,2	149,6
النتائج الصافية	8,0	29,6	270

- سجلت المدخرات المكونة من قبل مؤسسات التأمين في نهاية سنة 2006 تطورا ملحوظا حيث بلغت حوالي 1516,8 م.د مقابل 1338,4 م.د سنة 2005 أي بزيادة تقدر بـ 13,3 %.

- شهدت النتيجة الفنية لسنة 2006 تحسّنا بارزا حيث قدّرت بـ 29,2 م.د مقابل 11,7 م.د سنة 2005 أي بنسبة تطور تفوق 149 %.

مؤشرات حول سوق التأمين العالمي لسنة 2006

الوحدة: الدينار التونسي (*)

البلدان	رقم المعاملات (م.د)					الحصة من السوق العالمية(%)	كثافة التأمين (بالدينار)	التأمين من الناتج المحلي الخام(%)
	التأمين على الحياة		التأمين على غير الحياة		المجموع			
	المبلغ	الحصة %	المبلغ	الحصة %		رقم المعاملات / رقم معاملات العالم	رقم المعاملات / عدد السكان	رقم المعاملات / الناتج المحلي الخام
العالم	2 938 392	59,3	2 013 746	40,7	4 952 138	100	737,9	7,5
أمريكا								
الولايات المتحدة الأمريكية	709 753	45,6	846 481	54,4	1 556 234	31,43	5218,5	8,8
كندا	52 152	44,5	65 154	55,5	117 306	2,37	3602,0	7,0
البرازيل	18 220	45,1	22 199	54,9	40 419	0,82	214,0	2,8
المكسيك	9 063	45,2	10 983	54,8	20 046	0,40	185,0	1,8
الأرجنتين	2 278	30,4	5 212	69,6	7 491	0,15	191,4	2,6
أوروبا								
بريطانيا	414 549	74,5	141 878	25,5	556 427	11,24	8 600,7	16,5
فرنسا	236 610	70,8	97 438	29,2	334 048	6,75	5 420,3	11,0
ألمانيا	126 232	46,4	145 812	53,6	272 044	5,49	3 240,9	6,7
إيطاليا	119 136	64,6	65 307	35,4	184 443	3,72	3 061,9	7,2
إسبانيا	37 619	43,0	49 912	57,0	87 531	1,77	2 014,4	5,4
سويسرا	31 073	55,9	24 465	44,1	55 538	1,12	7 397,3	11,0
بلجيكيا	33 358	66,2	17 035	33,8	50 392	1,02	4 578,5	9,2
البرتغال	16 032	68,2	7 481	31,8	23 513	0,47	2 212,9	9,0
تركيا	1 293	14,7	7 509	85,3	8 802	0,18	118,6	1,6
اليونان	3 798	52,5	3 439	47,5	7 238	0,15	650,8	1,8
بلغاريا	136	13,2	894	86,8	1 029	0,02	134,2	2,6
آسيا								
اليابان	482 479	78,8	129 668	21,2	612 147	12,36	4 774,2	10,5
كوريا الجنوبية	96 156	71,5	38 412	28,5	134 568	2,72	2 754,8	11,1
الصين	59 972	63,7	34 198	36,3	94 171	1,90	71,2	2,7
الهند	49 503	86,5	7 730	13,5	57 233	1,16	51,1	4,8
إيران	247	6,6	3 501	93,4	3 748	0,08	53,3	1,3
الفيليبين	1 476	63,4	853	36,6	2 329	0,05	27,5	1,5
العربية السعودية	25	1,2	2 089	98,8	2 115	0,04	83,9	0,5
الباكستان	499	39,5	763	60,5	1 262	0,03	7,8	0,8
لبنان	278	31,9	595	68,1	872	0,02	241,4	3,0
الكويت	150	18,0	685	82,0	835	0,02	302,2	0,7
الأردن	48	10,4	414	89,6	462	0,01	79,1	2,4
إفريقيا								
جنوب إفريقيا	44 031	81,3	10 141	18,7	54 172	1,09	1138,2	16,0
المغرب	624	28,0	1 604	72,0	2 228	0,05	69,7	2,9
مصر	473	42,2	648	57,8	1 121	0,02	14,9	0,8
الجزائر	52	6,2	779	93,8	831	0,02	24,9	0,5
تونس (**)	78,4	9,8	722,7	90,2	801,1	0,02	79,3	2,0

(*) : 1 دينار تونسي = 1,33/1 دولار أمريكي

(**) : معطيات تهمّ مجموع مؤسسات التأمين وإعادة التأمين ما عدى مؤسسة « الإعادة التونسية